

خيارات تعامل النهضة مع قرارات الرئيس قيس سعيد تبقى محدودة

فشل الترويج لفكرة عسكرة التحركات الأخيرة لكسب التعاطف داخليا وخارجيا

بدا الحوار هو الطريق الوحيد أمام القوى السياسية الراضية لقرارات الرئيس التونسي قيس سعيد وعلى رأسها حركة النهضة الإسلامية في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد من أزمات صحية واقتصادية واجتماعية تستدعي البحث عن طريق للخروج بأقل الأضرار.

تونس - وجدت القوى السياسية الراضية لقرارات الرئيس التونسي قيس سعيد نفسها أمام خيارات محدودة للتعامل مع تجميد عمل البرلمان وإلغاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، وذلك في الوقت الذي فشلت فيه محاولات الترويج لتسييس المؤسسة العسكرية في تونس.

وكان الرئيس قيس سعيد قد اتخذ قرارات لمنع تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في ضوء الانسداد الواضح مع الحكومة التي تدعمها حركة النهضة. وشهدت تونس يوم 25 من يوليو الجاري مظاهرات عارمة في مختلف المحافظات للمطالبة بإنهاء المنظومة السياسية الحاكمة.

وعلى مدار الأشهر الأخيرة تصاعدت في تونس الدعوات المطالبة بضرورة حل البرلمان وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، في ضوء الأزمة التي عاشتها البلاد والانقسامات بين الرئيس ورئيسي البرلمان والحكومة.

قرارات الرئيس قيس سعيد اعتمدت على الفصل 80 من الدستور بهدف إنقاذ الدولة التونسية من خطر داهم

وعمد الرئيس قيس سعيد على الفصل 80 من الدستور كسند قانوني غير مفاجئ باعتبار قدرته على تقديم قراءة خبير في الدستور وحرص على احترام القانون... مشيرا إلى أن سيناريو تدخل الجيش في السياسة الذي حدث في بعض البلدان العربية "لن يتكرر في تونس".

وينص الفصل 80 من الدستور على أن "الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد أو استقلالها يتعزذ معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويُعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب".

كما أن الجيش التونسي يتبع مباشرة تحت قيادة الرئيس، الذي أكد مرارا في تصريحات إعلامية أنه "القائد الأعلى للقوات المسلحة التونسية".

ويؤكد بن يونس أن "السبب في خروج التونسيين للاحتفال بقرارات

ويبري خبراء أن الخطوة التي اتخذها الرئيس قيس سعيد جاءت متفجرة جدا مع مطالب الشارع الذي خرج في عيد الجمهورية 64 للتعبير عن سخطه على الطبقة السياسية الحاكمة.

ويعد البرلمان، الذي تسيطر عليه حركة النهضة بالتناوب مع منتقليها، من القوى التي يمكنها أن تلعب دورا محوريا في معالجة الأزمة.

ويبري الباحث السياسي صلاح الدين الجورشي أن سعيد "أمام تحد كبير ليظهر للتونسيين والعالم أنه اتخذ القرارات الصائبة".

ومنذ الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي قبل عشر سنوات، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة، التي وضعت البلاد على سكة الممارسة الديمقراطية، من إيجاد حلول لأزمات عدة أبرزها ارتفاع نسبة البطالة وسوء الخدمات العامة الأساسية وتدني القدرة الشرائية وكلها شكّلت مطالب الثورة.

واعتبر الرئيس التونسي أن "الخطر" وقع بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمرافق العمومية، وأن "العديد من الملفات في كل القطاعات صارت تسير بناء على الولاء لذلك الحزب أو ذاك اللوبي".

وإلى ذلك كله، فيما تنقل الديون الخارجية ونسبة التضخم كاهل البلاد، إلى تنامي الغضب الشعبي على وقع انقسامات سياسية واحتدام الصراع على السلطة منذ انتخابات عام 2019.

وعُين منذ ذلك الحين ثلاثة رؤساء وزراء لم يتمكن أي منهم من تشكيل حكومة، وأعفي آخر من مهامه بعد ستة أشهر، وسط أزمة اجتماعية وأخرى صحية حادة.

وإلى ذلك كله، فيما تنقل الديون الخارجية ونسبة التضخم كاهل البلاد، إلى تنامي الغضب الشعبي على وقع انقسامات سياسية واحتدام الصراع على السلطة منذ انتخابات عام 2019.

وعُين منذ ذلك الحين ثلاثة رؤساء وزراء لم يتمكن أي منهم من تشكيل حكومة، وأعفي آخر من مهامه بعد ستة أشهر، وسط أزمة اجتماعية وأخرى صحية حادة.

وإلى ذلك كله، فيما تنقل الديون الخارجية ونسبة التضخم كاهل البلاد، إلى تنامي الغضب الشعبي على وقع انقسامات سياسية واحتدام الصراع على السلطة منذ انتخابات عام 2019.



حامى الوطن

الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وإبراهيم بودريالة رئيس الهيئة الوطنية للمحامين، وعبدالمجيد الزار رئيس اتحاد الفلاحة والصيد البحري، وراضية الجريسي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة ونائلة الزغلامي رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات.

واعتبر ضيف الله أن "رئيس الجمهورية استبعد الأطراف الفاعلة في البرلمان أو بقية الأحزاب السياسية، ويمكن أن يعلن عن خارطة طريق دون العودة إلى الأحزاب.. لكن ليس هناك طريق واضح".

وأردف "موقف رئيس الجمهورية بين 25 و26 من يوليو بدأ وكأنه وجد وضعا غير الذي كان يتصوره.. خطابه في 25 من يوليو كان بلهجة حاسمة، لكن في اليوم التالي كان خطابه علقانيا هادئا.. معربا عن اعتقاده بأن "المنظومات الوطنية توجه نحو هذا الخيار... أعتقد أن الاتحاد العام للشغل مثلا يمكن أن يتدخل ويكون له تأثير في هذه المرحلة، ويدفع نحو الحوار لرسم أفق مستقبلي".

وقال إن "الاتحاد العام التونسي للشغل يتبنى الحوار خاصة أنه دعا إلى التمسك بالديمقراطية والحلول السلمية، وهو أول من طرح فكرة الحوار في نوفمبر 2020".

ومن جهته يرى الإعلامي كمال بن يونس أن "المعارضة التونسية ستتحرك وستضغط بالتعاون مع النقابات العمالية، لتقليص مدة اعتماد هذه الإجراءات الخاصة بتجميد عمل البرلمان لشهر واحد".

وأضاف أن "حوارات تجرى الآن لضمان الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية) وأحزاب سياسية عديدة لتقديم تنازلات لها لتأكيد أن الإجراءات والقرارات ظرفية والهدف منها الخروج من مسار الأزمة السياسية الاستثنائية التي فرضت الشعور بالخطر بسبب تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

وأوضح أن "من بين الاقتراحات المقدمة ما طرحه أحمد نجيب الشابي القيادي بالحزب الجمهوري منذ أواسط الثمانينات وهو تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في ظرف وجيز (6 أشهر) بعد تعديل القانون الانتخابي والدستور لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية المقبل".

وتابع "من بين الشروط أيضا المرتقب طرحها فرض وجوب تحصيل السياسيين المرشحين لانتخابات البرلمان عتبة محددة من الأصوات، لتتوفر لاحقا أحزاب لها وزنها لا حضور 15 كتلة في البرلمان الحالي".

ويضيف ضيف الله أن "رئيس الجمهورية اختار التوجه إلى المنظمات عوضا عن الأحزاب.. وهذه المنظمات لم تكن في عهد الرئيسين الحبيب بورقيبة (1957-1987) وزين العابدين بن علي (1987-2011) تتدخل في السياسة إلا للمؤازرة أو دعم الرئيس".

محمد ضيف الله
الحوار هو الخيار الأنسب اليوم للخروج من الوضع الراهن

كمال بن يونس
المعارضة ستضغط عبر النقابات لتقليص مدة الإجراءات الخاصة

وكان الرئيس سعيد قد عقد اجتماعا في قصر قرطاج مع كل من نورالدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام للشغل، وسهير ماجول رئيس اتحاد

خارطة الطريق أول التحديات أمام الرئيس التونسي للدفاع عن رؤيته

الفرنسية، أن "يستأنف البرلمان نشاطاته ويصار إلى إنهاء السيطرة العسكرية عليه"، حسب قوله.

ودعت النهضة إلى "حوار وطني" لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ويبري مراقبون أن الأمور باتت هادئة، وأن قرارات الرئيس سعيد صارت أمرا واقعا وأن حركة النهضة ليس أمامها سوى أن تتفاعل مع تلك القرارات حتى لا تجد نفسها في عزلة تامة عن المشهد.

وكان سعيد أعلن الأحد أنه سيتولى "السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة

لكن تونسيين كثيرين أيضا نزلوا إلى الشوارع لإظهار الدعم لما وصفه الرئيس بأنه محاولة لإنقاذ بلد يتهاوى بما يعكس الغضب من المحنة الاقتصادية والشلل السياسي.

ووصف حزب النهضة، الأكبر تمثيلاً في البرلمان، إجراءات سعيد الأحد بأنها "الانقلاب على الثورة والدستور"، لكنه عبر عن استعداده لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ومتزامنة من أجل ضمان حماية المسار الديمقراطي.

لكن يتعين قبل انتخابات مماثلة، وفق ما قال القيادي في حركة النهضة نورالدين الجورشي لوكالة الصحافة

مطلب الشارع

لكن تونسيين كثيرين أيضا نزلوا إلى الشوارع لإظهار الدعم لما وصفه الرئيس بأنه محاولة لإنقاذ بلد يتهاوى بما يعكس الغضب من المحنة الاقتصادية والشلل السياسي.

وإبراهيم بودريالة رئيس الهيئة الوطنية للمحامين، وعبدالمجيد الزار رئيس اتحاد الفلاحة والصيد البحري، وراضية الجريسي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة ونائلة الزغلامي رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات.

واعتبر ضيف الله أن "رئيس الجمهورية استبعد الأطراف الفاعلة في البرلمان أو بقية الأحزاب السياسية، ويمكن أن يعلن عن خارطة طريق دون العودة إلى الأحزاب.. لكن ليس هناك طريق واضح".

وأردف "موقف رئيس الجمهورية بين 25 و26 من يوليو بدأ وكأنه وجد وضعا غير الذي كان يتصوره.. خطابه في 25 من يوليو كان بلهجة حاسمة، لكن في اليوم التالي كان خطابه علقانيا هادئا.. معربا عن اعتقاده بأن "المنظومات الوطنية توجه نحو هذا الخيار... أعتقد أن الاتحاد العام للشغل مثلا يمكن أن يتدخل ويكون له تأثير في هذه المرحلة، ويدفع نحو الحوار لرسم أفق مستقبلي".

وقال إن "الاتحاد العام التونسي للشغل يتبنى الحوار خاصة أنه دعا إلى التمسك بالديمقراطية والحلول السلمية، وهو أول من طرح فكرة الحوار في نوفمبر 2020".

ومن جهته يرى الإعلامي كمال بن يونس أن "المعارضة التونسية ستتحرك وستضغط بالتعاون مع النقابات العمالية، لتقليص مدة اعتماد هذه الإجراءات الخاصة بتجميد عمل البرلمان لشهر واحد".

وأضاف أن "حوارات تجرى الآن لضمان الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية) وأحزاب سياسية عديدة لتقديم تنازلات لها لتأكيد أن الإجراءات والقرارات ظرفية والهدف منها الخروج من مسار الأزمة السياسية الاستثنائية التي فرضت الشعور بالخطر بسبب تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

وأوضح أن "من بين الاقتراحات المقدمة ما طرحه أحمد نجيب الشابي القيادي بالحزب الجمهوري منذ أواسط الثمانينات وهو تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في ظرف وجيز (6 أشهر) بعد تعديل القانون الانتخابي والدستور لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية المقبل".

وتابع "من بين الشروط أيضا المرتقب طرحها فرض وجوب تحصيل السياسيين المرشحين لانتخابات البرلمان عتبة محددة من الأصوات، لتتوفر لاحقا أحزاب لها وزنها لا حضور 15 كتلة في البرلمان الحالي".

لكن تونسيين كثيرين أيضا نزلوا إلى الشوارع لإظهار الدعم لما وصفه الرئيس بأنه محاولة لإنقاذ بلد يتهاوى بما يعكس الغضب من المحنة الاقتصادية والشلل السياسي.

وإبراهيم بودريالة رئيس الهيئة الوطنية للمحامين، وعبدالمجيد الزار رئيس اتحاد الفلاحة والصيد البحري، وراضية الجريسي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة ونائلة الزغلامي رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات.

واعتبر ضيف الله أن "رئيس الجمهورية استبعد الأطراف الفاعلة في البرلمان أو بقية الأحزاب السياسية، ويمكن أن يعلن عن خارطة طريق دون العودة إلى الأحزاب.. لكن ليس هناك طريق واضح".

وأردف "موقف رئيس الجمهورية بين 25 و26 من يوليو بدأ وكأنه وجد وضعا غير الذي كان يتصوره.. خطابه في 25 من يوليو كان بلهجة حاسمة، لكن في اليوم التالي كان خطابه علقانيا هادئا.. معربا عن اعتقاده بأن "المنظومات الوطنية توجه نحو هذا الخيار... أعتقد أن الاتحاد العام للشغل مثلا يمكن أن يتدخل ويكون له تأثير في هذه المرحلة، ويدفع نحو الحوار لرسم أفق مستقبلي".

وقال إن "الاتحاد العام التونسي للشغل يتبنى الحوار خاصة أنه دعا إلى التمسك بالديمقراطية والحلول السلمية، وهو أول من طرح فكرة الحوار في نوفمبر 2020".

ومن جهته يرى الإعلامي كمال بن يونس أن "المعارضة التونسية ستتحرك وستضغط بالتعاون مع النقابات العمالية، لتقليص مدة اعتماد هذه الإجراءات الخاصة بتجميد عمل البرلمان لشهر واحد".

وأضاف أن "حوارات تجرى الآن لضمان الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية) وأحزاب سياسية عديدة لتقديم تنازلات لها لتأكيد أن الإجراءات والقرارات ظرفية والهدف منها الخروج من مسار الأزمة السياسية الاستثنائية التي فرضت الشعور بالخطر بسبب تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

وأوضح أن "من بين الاقتراحات المقدمة ما طرحه أحمد نجيب الشابي القيادي بالحزب الجمهوري منذ أواسط الثمانينات وهو تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في ظرف وجيز (6 أشهر) بعد تعديل القانون الانتخابي والدستور لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية المقبل".

وتابع "من بين الشروط أيضا المرتقب طرحها فرض وجوب تحصيل السياسيين المرشحين لانتخابات البرلمان عتبة محددة من الأصوات، لتتوفر لاحقا أحزاب لها وزنها لا حضور 15 كتلة في البرلمان الحالي".

لكن تونسيين كثيرين أيضا نزلوا إلى الشوارع لإظهار الدعم لما وصفه الرئيس بأنه محاولة لإنقاذ بلد يتهاوى بما يعكس الغضب من المحنة الاقتصادية والشلل السياسي.